Distr.: General
26 January 2012
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

مشروع برنامج العمل لعام ٢٠١٢

أولا – ولاية اللجنة

١ – ترد ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لعام ٢٠١٢ في قرارات الجمعية العامة ١٤/٦٦ و ١٥/٦٦ و ١٦/٦٦.

٢ – وفي قرارها ١٤/٦٦ المعنون ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“، أعربت الجمعية العامة عن تقديرها لما تبذله اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من جهود في أداء المهام التي أسندتها إليها الجمعية العامة، وأحاطت علما بتقريرها السنوي (A/66/35)، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات القيّمة الواردة في الفصل السابع منه؛ وطلبت إليها أن تواصل بذل كل الجهود للعمل على إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، ومساندة عملية السلام في الشرق الأوسط من أجل التوصل إلى حل الدولتين ضمن الحدود التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧ وإيجاد تسوية عادلة لجميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، وحشد الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني، وأذنت للجنة بإدخال تعديلات على برنامج عملها المعتمد حسبما تراه مناسبا وضروريا في ضوء التطورات الحاصلة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين وبعد ذلك. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى اللجنة أن تواصل إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض وأن تقدم إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام تقارير ومقترحات، حسب الاقتضاء. وطلبت كذلك إلى اللجنة الاستمرار في تعاونها مع منظمات المجتمع المدني

الرجاء إعادة استعمال الورق

الفلسطينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني وفي دعمها لها والاستمرار في إشراك مزيد من منظمات المجتمع المدني في أعمالها، بغية حشد التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني والدعم الدولي له، وبخاصة أثناء هذه الفترة الحرجة من الأزمة الإنسانية المالية، سعيا إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تعزيز نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، التي تعد جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مدريد بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ودعت الجمعية جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع اللجنة في أدائها مهامها، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد اللجنة بجميع التسهيلات اللازمة في ذلك الصدد.

٣ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٥/٦٦ المعنون ''شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة''، أن يواصل تزويد الشعبة بالموارد اللازمة وأن يكفل استمرارها في تنفيذ برنامج عملها على النحو المبين بالتفصيل في القرارات السابقة ذات الصلة، وذلك بالتشاور مع اللجنة وبتوجيهها، بما في ذلك رصد التطورات المتعلقة بقضية فلسطين وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الدولية في مختلف المناطق بمشاركة جميع قطاعات المجتمع الدولي، والاتصال والتعاون مع المجتمع المدني والبرلمانيين، وزيادة تطوير وتوسيع موقع ''قضية فلسطين'' على الإنترنت، ومجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL)، وإعداد منشورات ومواد إعلامية بشأن مختلف جوانب قضية فلسطين ونشرها على أوسع نطاق ممكن، وزيادة تطوير وتعزيز برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية للمساهمة في جهود بناء السلام الفلسطينية. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الشعبة أن تواصل، في إطار الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وبتوجيه اللجنة، تنظيم معرض سنوي عن حقوق الفلسطينيين أو فعاليات ثقافية، بالتعاون مع بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة وشجعت الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم والتغطية الإعلامية على أوسع نطاق ممكن للاحتفال بيوم التضامن.

٤ - وطلبت الجمعية العامة إلى إدارة شؤون الإعلام، في قرارها ١٦/٦٦ المعنون ''البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين''، أن تواصل، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة، ومع توخي المرونة اللازمة التي قد تتطلبها التطورات التي تمس قضية فلسطين، برنامجها الإعلامي الخاص لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢، وبينت عددا من الأنشطة المحددة التي سيجري الاضطلاع بها في إطار البرنامج.

٥ - واستعرضت اللجنة مختلف جوانب برنامج عملها وبرنامج عمل شعبة حقوق الفلسطينيين، فضلا عن الولايات التي تنظمها. وستواصل إجراء تعديلات في هذا البرنامج خلال عام ٢٠١٢ لتوسيع نطاق استجابته للتطورات الحاصلة في عملية السلام والحالة في الميدان، فضلا عن زيادة فعاليته في تعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ثانيا - الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

٦ - ظلت الحالة المضطربة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعدم إحراز تقدم ملموس في العملية السياسية، مدعاة للقلق الشديد. فقد تجاهلت حكومة إسرائيل دعوات المجتمع الدولي المتكررة لوقف الأنشطة الاستيطانية وقفا كاملا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، باعتبارها غير قانونية بموجب القانون الإنساني الدولي، وتشكل عائقا كبيرا في وجه الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، وتمثل تهديدا سافرا لإمكانية تحقيق حل الدولتين بوصفه أساس أي تسوية سلمية. وقد صدرت الموافقة على تشييد آلاف الوحدات الاستيطانية الإضافية، معظمها في القدس الشرقية ومحيطها، بما في ذلك أول مستوطنة جديدة تُقام في القدس منذ عقود، وهي مستوطنة ''غيفات حماتوس''. وتشير التقارير الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة السلام الآن الإسرائيلية، التي تقوم برصد الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلى تزايد الأنشطة الاستيطانية وتكاثفها بصورة مثيرة للجزع في عام ٢٠١١، متجاوزة ما سبق تسجيله في هذا الصدد.

٧ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، صوت المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لقبول فلسطين بصفة دولة عضو. وأعقب ذلك قيام حكومة إسرائيل عمدا باتخاذ سلسلة من الخطوات العقابية، منها الإمعان في تسريع عملية تشييد المستوطنات والاستيلاء بطريقة غير قانونية على إيرادات السلطة الفلسطينية من الضرائب، قبل أن تعود وتسلم تلك الإيرادات تحت الضغط الدولي الشديد. وكما حدث سابقا، كان بناء المستوطنات يترافق في معظم الأحيان بهدم الممتلكات الفلسطينية، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة ووادي الأردن. وفي أعقاب الإحاطة الإعلامية الشهرية التي نظمها مجلس الأمن في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، أعرب معظم أعضاء المجلس والمجموعات الإقليمية علنا وبقوة عن خيبتهم وإدانتهم للحملة الإسرائيلية الاستيطانية المستمرة وهدمها للممتلكات الفلسطينية وللأضرار

التي تلحقها هذه الأعمال غير المشروعة بآفاق التوصل إلى حل الدولتين على أساس الحدود التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧.

٨ - وبعد أن قامت اللجنة برصد الحالة عن كثب، فإنها تؤكد من جديد أن عمليات بناء المستوطنات جميعها، بما في ذلك ما يسمى ''النمو الطبيعي'' غير قانونية ويجب أن تتوقف على الفور. ويسلِّم الجميع، باستثناء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك المستوطنات في القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتنتهك العديد من القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، وتتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق. وترى اللجنة أنه بالإضافة إلى أن بناء المستوطنات هو أمر غير قانوني، فإنه يؤدي إلى تقويض الثقة بين الجانبين ويعرقل إمكانية استئناف مفاوضات ذات مصداقية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بشأن جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي. ويتمثل الهدف من هذه المفاوضات في وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، إلا أن مواصلة توسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديدة يجعل هذا الهدف متعذر التحقيق بصورة متزايدة. وعلاوة على ذلك، فإن المستوطنات تؤجج التوترات، وتطيل أمد النزاع، وتؤدي إلى العنف، ولا سيما من جانب المتطرفين من المستوطنين الإسرائيليين، وتقوض الجهود الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية متواصلة الإقليم مستقلة قابلة للحياة تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل ضمن الحدود التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧.

٩ - وما فتئت اللجنة تشعر بالقلق البالغ إزاء استفحال الحالة في القدس الشرقية المحتلة وما حولها. فقد واصلت السلطة القائمة بالاحتلال إجراءاتها غير القانونية في المدينة المقدسة، بما في ذلك هدم المنازل ومصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات وإلغاء حقوق الإقامة وممارسة أنشطة استفزازية في البقع المقدسة وطرد السكان الفلسطينيين. وأما مستوطنة ''غيفات حماتوس'' الجديدة التي تصفها منظمة السلام الآن الإسرائيلية بأنها ''تغير قواعد اللعبة'' فستؤدي إلى عزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية المحتلة، مع ما ينجم عن ذلك من آثار وخيمة على آفاق حل الدولتين. ولا يعترف المجتمع الدولي بادعاءات إسرائيل الأحادية الجانب بامتلاك كامل مدينة القدس ولا يزال يرفض ضم إسرائيل للقدس الشرقية ويعتبره غير مشروع. وتظل القدس الشرقية جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وإن جميع الإجراءات التي تتخذها إسرائيل والتي تغيّر أو تهدف إلى تغيير التكوين الديمغرافي للمدينة وطابعها ومركزها تعتبر لاغية وباطلة وغير قانونية بموجب القانون الدولي. ومركز مدينة القدس تحدده وتعالجه بجلاء وعلى نحو لا لبس فيه قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تلتزم بها وتحترمها.

وإن الإجراءات غير القانونية التي تتخذها إسرائيل تحول دون حدوث أي تحسن ملموس في الحالة القائمة على الأرض المحتلة بأسرها، إذ تمضي في تصعيد التوترات وتلقي شكوكا خطيرة حيال النوايا الحقيقية للقيادة الإسرائيلية فيما يتعلق باهتمامها المعلن بالمفاوضات بغية التوصل إلى تسوية دائمة.

١٠ - وبالإضافة إلى توسيع المستوطنات باستمرار، فإن الغارات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تكاد تحدث يوميا. ونتيجة لذلك، سقط قتلى في صفوف الفلسطينيين وأصيب منهم المئات بجراح أو تعرضوا للاعتقال. وبات عدد الفلسطينيين الذين تعتقلهم السلطات الإسرائيلية وتستنطقهم، بمن فيهم الأطفال، في تزايد. وتتواصل عمليات هدم المنازل في المنطقة جيم في الضفة الغربية، مما أدى إلى تشريد الفلسطينيين بوتيرة ضاعفت وتيرة عام ٢٠١٠. ومن دواعي الانزعاج البالغ ما حدث في الآونة الأخيرة من عمليات تهجير من المنطقة المخصصة لأعمال التنمية العمرانية في ما يسمى الممر الاستيطاني هاء ١، وهو ما سيؤدي حين اكتمال إنجازه إلى تقويض أي آمال في إقامة دولة فلسطينية متواصلة الأجزاء. ولا تزال أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون وتدمير ممتلكات الفلسطينيين مصدر قلق بالغ أيضا. وأما الجرائم التي يرتكبها المستوطنون، بما في ذلك اقتلاع الآلاف من أشجار الزيتون التي يملكها الفلسطينيون، وأعمال النهب والسرقة وإضرام النيران وتدنيس المقابر وأماكن العبادة والتحرش بالفلسطينيين وتخويفهم، فقد زادت بنسبة ٤٠ في المائة في عام ٢٠١١، ويبدو أن السلطات الإسرائيلية تتساهل معها في معظم الأحيان، حيث إنها لا تحاسب أبدا المستوطنين عما يقترفونه من جرائم وأعمال عنف في حق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

١١ - ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق العميق أيضاً إزاء الحالة الحرجة في قطاع غزة، ولا سيما نتيجة لاستمرار الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع والذي لا يزال يؤثر تأثيراً سلبياً على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، ويعوق انتعاش الاقتصاد ويعرقل عملية التعمير. وتلاحظ اللجنة أن حكومة إسرائيلية وافقت بشكل محدود على دخول مواد البناء الموجهة إلى مشاريع الأمم المتحدة في غزة، وإن كان ذلك بمقدار غير كاف البتة مقارنة مع الاحتياجات القائمة في قطاع البناء. وتؤكد اللجنة أنه لا بد من اتخاذ تدابير شاملة لإعادة اقتصاد غزة إلى وضعه الطبيعي وتنشيطه. ومن اللازم الشروع دون إبطاء في عملية إصلاح وإعادة بناء آلاف المنازل والمدارس والمستشفيات التي تهدمت وتضررت أثناء الحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويتعيَّن إنهاء عزل قطاع غزة عن بقية الأرض الفلسطينية وعن المجتمع الدولي بإعادة فتح المعابر بانتظام وبصفة مستمرة من أجل مرور الأشخاص والبضائع على

حد سواء. ويساور اللجنةَ القلقُ في هذا الصدد من قيام إسرائيل بهدم معبر كارني (المنطار)، تاركة بذلك غزة تعتمد كليا على المعبر التجاري الوحيد الذي لا يزال يعمل. ويجب اتخاذ خطوات ملموسة لإعادة النشاط الاقتصادي إلى وضعه الطبيعي. وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بتهيئة الظروف اللازمة، بما في ذلك دفع تعويضات لإعادة إعمار الهياكل الأساسية المدنية التي دُمِّرت أثناء الحرب، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وتشدد اللجنة أيضا على الأهمية الفائقة للمساعدة التي يقدمها المانحون الدوليون من أجل تشغيل المؤسسات الفلسطينية في وقت الأزمة الراهنة. وتحث مجتمع المانحين الدوليين على مواصلة تقديم المساعدة والتصدي على نحو عاجل للحالة الإنسانية والاقتصادية في قطاع غزة.

١٢ - وتدين اللجنة قيام الجيش الإسرائيلي بقتل الفلسطينيين خارج نطاق القضاء، مما يسفر في معظم الأحيان عن وقوع خسائر بين المدنيين. وتعرب أيضا عن شجبها لهجمات الصواريخ التي تشن على إسرائيل وتدعو إلى قيام الجماعات الفلسطينية المسلحة بوقف هذه الأنشطة. وتؤكد اللجنة من جديد أنه يتعين على جميع الأطراف احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تناشد اللجنة الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أن تفي بالتزاماتها وفقا للمادة المشتركة ١ التي تلزم الأطراف باحترام الاتفاقية وكفالة احترامها في جميع الظروف، وذلك بأن تعقد مؤتمرا للأطراف المتعاقدة السامية بهدف تحديد التدابير اللازم اتخاذها لإنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

١٣ - وتؤيد اللجنة بقوة وتدعو لاستئناف مفاوضات الوضع الدائم بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ويمثل الدعم المتواصل من المجتمع الدولي أمرا بالغ الأهمية للمضي قدما في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بشأن جميع قضايا الوضع الدائم. ولذلك ترحب اللجنة بسلسلة الاجتماعات الاستكشافية المعقودة في عمان بين مبعوثين عن الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وعن المجموعة الرباعية، بتيسير من الأردن، انسجاما مع المبادرة التي أعلنتها المجموعة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وتعرب عن أملها في أن تمهد هذه الاجتماعات الطريق أمام استئناف المفاوضات الموضوعية المتعلقة بالسلام في جو تطبعه حسن النوايا. وهذا ما يقتضي التزاما حقيقيا من حكومة إسرائيل بحل الدولتين ضمن الحدود التي كانت قائمة عام ١٩٦٧، ووفاءها بالالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب خريطة الطريق. فأولا وقبل كل شيء، يتعين على إسرائيل أن توقف أي توسيع للمستوطنات، حيث إن هذه المستوطنات غير مشروعة وتتناقض بصورة مباشرة مع أهداف عملية السلام. وينبغي تعزيز

هذه الخطوات الأساسية بتحسينات ملموسة في الحالة على أرض الواقع. ويتعين على إسرائيل أن تضع حدا للجرائم التي يرتكبها مستوطنوها في حق الفلسطينيين، وللعنف القمعي الذي تمارسه في حق المتظاهرين الفلسطينيين المسالمين، والغارات العسكرية التي تُشن في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، وعمليات اعتقال المدنيين الفلسطينيين وإيداعهم السجن. ويتعين على إسرائيل أن تتراجع عن تدابير أخرى من تدابير الاحتلال، من قبيل فرض الحصار على غزة وإقامة شبكة من الحواجز الطرقية ونقاط التفتيش. وعلاوة على ذلك، قدم الجانب الفلسطيني مقترحاته الشاملة المتعلقة بالحدود والأمن، وفق ما دعت إليه المجموعة الرباعية، في حين تلاحظ اللجنة أن إسرائيل لم تُبد، حتى وقت إعداد هذه الوثيقة، حسن نيتها في هذا الصدد.

١٤ - ولا تزال اللجنة تعارض بشدة بناء الجدار بشكل غير قانوني في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، وترى أن هذا النشاط يتعارض مع المفاوضات بشأن التسوية الدائمة الرامية إلى التوصل إلى حل الدولتين. وفي هذا الصدد، تدعو اللجنة إلى الاحترام التام لفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإلى الوقف التام لبناء الجدار الذي تسبب في أضرار اجتماعية واقتصادية على نطاق واسع وأدى إلى تشريد آلاف الفلسطينيين، وهو يعيق بشدة حرية التنقل ويقوض اتصال الأرض وسلامتها.

١٥ - وإذا كانت اللجنة ترحب بالإفراج عما يزيد على ١ ٠٠٠ من الأسرى الفلسطينيين بموجب اتفاق تبادل الأسرى الذي يسرته مصر، فهي تظل قلقة من محنة آلاف الأسرى السياسيين الذين لا يزالون محتجزين لدى إسرائيل، ومن استمرار إسرائيل في اعتقال المزيد من الفلسطينيين. وترى اللجنة أنه يجب على إسرائيل أن تفرج، فورا ومن دون شروط، عن جميع الفلسطينيين الذين لا يزالون في الأسر، بمن فيهم الأطفال والنساء وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المسجونون من قبل. وتشدد اللجنة أيضا على ضرورة قيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف جميع تدابير العقاب الجماعي المفروضة على الشعب الفلسطيني، في انتهاك مباشر للقانون الدولي. وبالنظر إلى أهمية قضية الأسرى في سياق التسوية السلمية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، تعتزم اللجنة عقد اجتماع دولي في عام ٢٠١٢ يُكرس لهذه القضية، وذلك بهدف مواصلة التوعية بحالة الأسرى السياسيين الفلسطينيين، وتعزيز ما يبذله المجتمع الدولي من دعم للإفراج عنهم بأقرب وقت وإعادة إدماجهم، وتحديد السبل التي يمكن من خلالها استخدام الآليات القضائية التابعة للأمم المتحدة بصورة أكثر فعالية لتوضيح وضعهم القانوني والتخفيف من حدة محنتهم.

١٦ - ولا تزال اللجنة على موقفها الذي يتمثل في أن السبب الرئيسي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأرض الفلسطينية. ويتعين إنهاء الاحتلال من دون شروط، وهو ما من شأنه أن يسمح للشعب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة على جميع الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في تقرير المصير. وترى اللجنة أنه ينبغي أن يستند الحل القائم على وجود دولتين إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨). واللجنة على اقتناع بأن المشاركة الدولية الجادة والمستمرة هي السبيل الوحيد لتحقيق تسوية سلمية وتفاوضية لجميع القضايا العالقة ويبطل الدعم المتزايد للقوى المتشددة التي تشجع العنف والنُهج الأحادية الجانب لإنهاء النزاع الذي ليس له حل عسكري. ولا تزال اللجنة على التزامها بالمساهمة بشكل بنّاء وفعال في سائر الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية وفي تعزيز هذه الجهود من خلال ولايتها.

١٧ - ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق من أن الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية تؤثر تأثيرا عميقا في مصالح الشعب الفلسطيني الوطنية الشرعية وطموحاته لإقامة دولته والعيش في سلام، وترحب بالاجتماعات التي عُقدت في الآونة الأخيرة بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة وقامت مصر بتيسيرها، والتي أفضت إلى عدد من الالتزامات العملية، وتدعو إلى الإسراع بتنفيذ اتفاق المصالحة المبرم في أيار/مايو ٢٠١١. وتؤكد اللجنة من جديد دعوتها جميع الأطراف إلى بذل جهود نشطة للمساعدة على التوفيق بين مواقف الفصائل استنادا إلى التوافق السائد في الآراء على وجوب التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين، وهو ما سيفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

١٨ - ولا تزال اللجنة تؤيد مبادرات السلطة الفلسطينية لبناء المؤسسات والدولة، والجهود الرامية إلى تحقيق استقلال الدولة الفلسطينية، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة مساعدته لهذا المسعى وتوسيع نطاقها. وتؤيد اللجنة دعوة الرئيس عباس الدول الأعضاء التي لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية إلى القيام بذلك. وترى اللجنة أن قبول فلسطين بوصفها دولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة يشكل حدثا تاريخيا، لكنها تشعر بالقلق من حالة الجمود التي يعرفها مجلس الأمن فيما يتعلق بالطلب الفلسطيني للعضوية في الأمم المتحدة الذي لا يزال معروضا على المجلس في انتظار إصدار توصية بشأنه.

١٩ - وتؤكد اللجنة مجددا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تحافظ على مسؤوليتها الدائمة فيما يتعلق بجميع جوانب قضية فلسطين، حتى يتم حلها من جميع جوانبها وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقواعد القانون الدولي. وستواصل اللجنة، كما طلبت الجمعية العامة، إبقاء الحالة قيد الاستعراض وتشجيع المجتمع الدولي على إجراء تحليل ومناقشة لهذه المسائل بطريقة بناءة.

ثالثا - المسائل ذات الأولوية في برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠١٢

٢٠ - ترى اللجنة أن عملها وبرنامج الأنشطة الذي كلفت به شعبة حقوق الفلسطينيين يمثلان إسهاما هاماً من الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في السعي من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وستواصل اللجنة العمل من أجل زيادة الوعي على الصعيد الدولي فيما يتعلق بمختلف جوانب قضية فلسطين، وحشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وللتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. وسيظل عملها منصبا، خلال عام ٢٠١٢، على تشجيع توصل الرأي العام الدولي إلى فهم أفضل لأهمية إعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهي الحق في تقرير المصير والحق في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، والحق في العودة، فضلا عن الحاجة الماسة إلى تحقيق حل الدولتين.

٢١ - وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، ستواصل اللجنة دعمها للشعب الفلسطيني وتحقيق حل الدولتين من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة. وستعمل اللجنة على التوعية بمنجزات المبادرة البرنامجية التي أطلقتها السلطة الفلسطينية بعنوان ''فلسطين: إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة'' التي أرست أسس دولة تؤدي وظائفها، وستحشد المزيد من التأييد الدولي لصون مكتسباتها والاستفادة منها. وستعمل على دعم الجهود التي تبذلها القيادة الفلسطينية للحصول على اعتراف دولي واسع النطاق بالدولة الفلسطينية ضمن حدود عام ١٩٦٧. وستواصل اللجنة حشد المعونة الدولية لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، وتنشيط الاقتصاد الفلسطيني، والحث على توسيع نطاق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وستعمل على التوعية بالتكاليف الهائلة المتراكمة بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده والتي يتحملها الاقتصاد الفلسطيني والجهات المانحة الدولية، وستعمل على بحث السبل التي يمكن من خلالها القيام، بموجب القانون الدولي، بمحاسبة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، عن الخسائر والأضرار، المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك سرقة الموارد الطبيعية وضياع النواتج والإيرادات الاقتصادية بسبب أعمالها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإجبارها على دفع التعويضات. وستعمل على توجيه الانتباه إلى

محنة النساء والأطفال الفلسطينيين، وهم الشريحة الأضعف داخل المجتمع الفلسطيني، الذين يقاسون من جراء الاحتلال. وسوف تسلط اللجنة الضوء على مسؤولية السلطة القائمة بالاحتلال عن إنهاء سياساتها وممارساتها غير القانونية، وخاصة النشاط الاستيطاني وتشييد الجدار وشتى تدابير العقاب الجماعي. وستواصل اللجنة دعمها الرامي إلى تنشيط المشاركة الدولية الفعالة، بما في ذلك عن طريق اللجنة الرباعية، والشركاء الإقليميين، والمشاركة الشخصية المتواصلة للأمين العام ومنسق الأمم المتحدة الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط.

٢٢ - وتولي اللجنة أهمية كبيرة لتعزيز التعاون والتنسيق بين إدارة شؤون الإعلام وشعبة حقوق الفلسطينيين في تنفيذ ولاية كل منهما. وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٦/٦٦ إلى الإدارة، في جملة أمور، مواصلة إصدار المنشورات والمواد السمعية البصرية بشأن مختلف جوانب قضية فلسطين في جميع الميادين وتضمينها آخر المستجدات، بما في ذلك المواد المتصلة بالتطورات الأخيرة التي لها أهمية في هذا الصدد، ولا سيما الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. وستواصل اللجنة التعاون مع الإدارة على تنفيذ مختلف الأنشطة التي يصدر بها تكليف.

٢٣ - وستواصل اللجنة سعيها لتشجيع البلدان والمنظمات التي لم تشارك حتى الآن مشاركة كاملة في برنامج عملها على القيام بذلك.

رابعا - أنشطة اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين

ألف - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٢٤ - ستواصل اللجنة، عملا بالولاية المنوطة بها، إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض والمشاركة في جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وستواصل اللجنة أيضا، وبمساعدة من شعبة حقوق الفلسطينيين، رصد الحالة على أرض الواقع وتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى التطورات البالغة الأهمية التي قد تحدث داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتستلزم إجراء دوليا.

٢٥ - وستواصل اللجنة دعمها لمؤسسات وكيانات منظومة الأمم المتحدة في عملها الرامي إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في مختلف الميادين، وتشجيع التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وستواصل اللجنة في غضون السنة التعاون مع هذه المؤسسات والكيانات لتنفيذ ولايتها، وستدعوها إلى المناسبات الدولية التي تنظم تحت رعايتها.

٢٦ - وستواصل اللجنة، من خلال مكتبها، المشاركة حسب الاقتضاء، في الاجتماعات الحكومية الدولية وغيرها من المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة. وتعتبر اللجنة هذا النشاط جانبا مهما من جوانب عملها لتعزيز الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

٢٧ - وستواصل اللجنة، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وغيرها من المؤسسات، بالإضافة إلى المجتمع المدني، في المناطق الخاضعة لولايتها، وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، ستواصل اللجنة دعوة المسؤولين الفلسطينيين وغيرهم من الشخصيات الفلسطينية إلى عقد اجتماعات مع أعضاء ومراقبي اللجنة والأمانة العامة، حسب الاقتضاء.

٢٨ - وسيواصل مكتب اللجنة مشاوراته مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المهتمة ببرنامج عمل اللجنة. ومن شأن هذه المشاورات أن تحقق تفهما أفضل لولاية اللجنة وأهدافها.

باء - الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٢٩ - ترى اللجنة أن برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها الدولية التي تنفذها شعبة حقوق الفلسطينيين لا يزال يسهم في تركيز انتباه الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، وعامة الجمهور على الضرورة الملحة لتحقيق حل الدولتين وحشد المساعدات للشعب الفلسطيني. وتعتزم اللجنة من خلال برنامج اجتماعاتها الدولية لعام ٢٠١٢ العمل على مواصلة حشد دعم واسع النطاق للحل السلمي للنزاع، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وستواصل اللجنة إشراك الحكومات والبرلمانيين والمجتمع المدني، بما في ذلك الشباب، لحشد الدعم للتوصل إلى حل عادل للنزاع. وستقوم، بمساعدة من كيانات الأمم المتحدة الموجودة في الساحة، بالاتصال بأشد الناس تضررا من الوضع الراهن، وهم اللاجئون والفلسطينيون الذين يرزحون تحت الاحتلال، وبفئات جديدة، منها فئة الشباب وقياداتها، وبأفراد من الجمهور الإسرائيلي، لإشراكهم في البحث عن حلول، ولتشجيع الحوار وإقامة مشاريع مشتركة ولكسب تأييدهم لتسوية يتم التوصل إليها بالتفاوض بين قادتهم وبدعم من المجتمع الدولي.

٣٠ - وستركز اللجنة برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها الدولية في عام ٢٠١٢، على أمور منها توسيع نطاق الدعم الدولي لاستئناف مفاوضات الوضع الدائم من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي يمثل جوهر النزاع العربي

الإسرائيلي. وستسهم هذه الاجتماعات في تهيئة مناخ موات لإجرائها بحسن نية. وتعتزم اللجنة مواصلة توجيه انتباه المجتمع العالمي إلى التطورات التي تحدث على الأرض، ولا سيما الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وضرورة إجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على إنهاء حملة الاستيطان التي تقوم بها، بالإضافة إلى جميع سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وستقدم اللجنة الدعم للإجراءات السلمية التي سيضطلع بها المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لتحدي إفلات إسرائيل من العقاب والترويج لمفهوم مساءلة إسرائيل عن الأعمال غير القانونية التي تقوم بها ضد الشعب الفلسطيني. وستولي اللجنة اهتماما خاصا لتسليط الضوء على محنة أشد الفلسطينيين تضررا، ومنهم اللاجئون الفلسطينيون والفلسطينيون الذين يعيشون في غزة والأسرى السياسيون الفلسطينيون. وستواصل اللجنة حشد التأييد لجهود السلطة الفلسطينية المتعلقة ببناء المؤسسات والدولة ولجميع الجهود الأخرى الرامية إلى تيسير استقلال الدولة الفلسطينية وبقائها. وتود اللجنة أن تسهم في الجهود الرامية إلى وضع حد لما يحدث على كلا الجانبين من تحريض، وأن تكون بمثابة منتدى لسماع مختلف وجهات النظر والتوفيق بينها، وأن تقوم، بمساعدة من المجتمع المدني، بالترويج لثقافة السلام على أرض الواقع. وسوف تعمل أيضاً على دعم وتعزيز تمكين المرأة والمنظمات النسائية في هذه العملية. وبالنظر إلى الحاجة الملحة إلى تسوية حالة الآلاف من الأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون ومرافق الاحتجاز الإسرائيلية، وفي إطار متابعة نتائج الاجتماع الدولي الذي عقدته اللجنة عام ٢٠١١ بشأن هذه المسألة، ستعقد اللجنة اجتماعا دوليا عام ٢٠١٢ في مكتب الأمم المتحدة بجنيف يتناول هذا الموضوع. وبالنظر أيضا إلى الدور المحوري الذي يضطلع به الشباب باعتباره قوة للتغيير دون عنف وبالوسائل السلمية، على غرار ما أظهرت ذلك الأحداث الأخيرة في العالم العربي، واعتبارا للحاجة إلى مشاركة أكبر من جانب الشباب الفلسطيني في تحديد معالم دولتهم القادمة، ستعقد اللجنة اجتماعا يتناول دور الشباب في تسوية قضية فلسطين، يشارك فيه دبلوماسيون وقيادات سياسية ومجتمعية من فئة الشباب.

٣١ - وستبذل اللجنة قصارى جهدها في عام ٢٠١٢، بالتعاون مع البلدان المضيفة المحتملة والمنظمات والدوائر ذات الصلة التابعة للأمانة العامة، لكي تضمن نجاح برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها. وستضع اللجنة نصب عينيها، لدى قيامها بذلك، ضرورة الاقتصاد واستخدام الموارد بأقصى درجة من فعالية التكلفة. وتعرب اللجنة عن تقديرها البالغ لمشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والبرلمانيين والمجتمع المدني في هذه المناسبات. وتشجعها على مواصلة مشاركتها ودعمها لإيجاد حل عادل للنزاع وزيادة مستوى تلك المشاركة والدعم. وستواصل اللجنة تنفيذ هذا البرنامج من

أجل تعزيز الدعم لإعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفقا للشرعية الدولية. وستعمل اللجنة عن طريق مكتبها على إجراء تقييم دوري لنتائج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية وتبت، حسب الاقتضاء، في الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز أثرها في تحقيق الأهداف التي كلفت اللجنة بتحقيقها.

٣٢ - وتعتزم اللجنة تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التالية في عام ٢٠١٢:

(أ) حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في القاهرة يومي ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢؛

(ب) اجتماع الأمم المتحدة الدولي بشأن الأسرى السياسيين الفلسطينيين، يُعقد في مكتب الأمم المتحدة في جنيف يومي ٢ و ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وتُنظم بعد الاجتماع مناسبة للمجتمع المدني؛

(ج) اجتماع الأمم المتحدة الدولي بشأن دور الشباب في دعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في باريس، يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢. وتُنظم بعد الاجتماع مناسبة للمجتمع المدني؛

(د) اجتماع الأمم المتحدة لآسيا والمحيط الهادئ بشأن قضية فلسطين، يُعقد في أوائل تموز/يوليه ٢٠١٢.

جيم - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٣٣ - ستواصل اللجنة، خلال عام ٢٠١٢، التعاون بشأن القضايا المتصلة بولايتها مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية. وسيُدعى ممثلو هذه المنظمات والمجموعات لتقديم دعمهم وللمشاركة في برنامج اللجنة للاجتماعات والمؤتمرات الدولية.

دال - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٣٤ - تقدر اللجنة العمل الذي يضطلع به المجتمع المدني لدعم الشعب الفلسطيني تقديرا عاليا. وتشيد بما تضطلع به أعداد لا تحصى من نشطاء السلام، ومنهم شخصيات بارزة وبرلمانيون، من أعمال تتسم بالشجاعة على صعيد الدعوة، ومشاركتهم في مظاهرات التنديد بجدار الفصل في الضفة الغربية، وعملهم من أجل إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، وإبقاء دوائرهم الجماهيرية على إطلاع على واقع حياة الشعب الفلسطيني الرازح تحت

الاحتلال. وتشجع اللجنة الشركاء في المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية وغيرها من المؤسسات لكسب دعمها التام للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة من أجل قضية فلسطين. وتؤيد اللجنة أيضا جميع مبادرات العمل الإنساني والمساعدة الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. وترى اللجنة أن بناء جسور للتفاهم والثقة بين المجتمعين المدنيين الإسرائيلي والفلسطيني وتعزيز الأهداف المشتركة للسلام والتعايش بين الشعبين هي أمور تتسم بأهمية بالغة. وستواصل اللجنة تقييم برنامج تعاونها مع منظمات المجتمع المدني والتشاور معها بشأن سبل زيادة مساهمتها.

٣٥ - وتعتزم اللجنة أن تواصل دعوة منظمات المجتمع المدني لحضور جميع الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعايتها. فمشاركة منظمات المجتمع المدني والشخصيات البارزة والبرلمانيين والشباب وقادتهم، إلى جانب الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، في هذه الاجتماعات، تتيح فرصة فريدة لتعزيز تبادل الآراء والأفكار، وتشجيع الحوار بين الشعوب، وتطوير وتعزيز المبادرات التي تقوم بها جميع طبقات المجتمع الدولي، لبلوغ هدف مشترك وهو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وتعتقد اللجنة بأن الاجتماعات والمؤتمرات التي تنظم تحت رعايتها تساعد على تعزيز الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني على صعيد المجتمع المدني وتوفر منبرا فريدا للتفاعل بين الجانبين.

٣٦ - وستواصل اللجنة اتصالاتها بآليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية بشأن قضية فلسطين وستعمل على تطوير هذه الاتصالات، بالإضافة إلى الاتصالات القائمة مع عدد كبير من فرادى منظمات المجتمع المدني. وستواصل اعتماد منظمات جديدة. ومن شأن عقد اجتماعات دورية للتشاور مع ممثلي المجتمع المدني أن يسهم في زيادة تعزيز برنامج اللجنة للتعاون مع المجتمع المدني.

٣٧ - وترى اللجنة أن من الأهمية بمكان أن تواصل تبادل المعلومات مع المجتمع المدني بشأن الأنشطة الحالية والمزمعة لكل منهما. وتطلب اللجنة من الشعبة العمل من أجل الحصول على معلومات بشأن مبادرات المجتمع المدني وإبلاغها بها بصورة دورية من أجل تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني واللجنة. وتطلب أيضا من الشعبة أن تواصل إصدار نشرة ”أخبار عمل المنظمات غير الحكومية“ (NGO Action News) التي تصدر كل شهرين على شبكة الإنترنت، وتطوير صفحة ”المجتمع المدني“ في موقع ”قضية فلسطين“ على شبكة الإنترنت (www.un.org/Depts/dpa/qpal/ngo) بصورة منتظمة، وصفحة الشعبة على الفيسبوك (www.facebook.com/UN.palestinianrights)، باعتبارها أدوات لتبادل المعلومات والتواصل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٣٨ - وفي عام ٢٠١٢ سوف تستخدم الموارد المتاحة للتعاون مع المجتمع المدني لتنفيذ الأنشطة التالية:

(أ) القيام، كلما كان الأمر مناسبا وممكنا، بتنظيم اجتماعات لمنظمات المجتمع المدني بالتزامن مع الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية اللجنة؛

(ب) مشاركة ممثلين عن اللجنة والشعبة في المنتديات الهامة وغيرها من المناسبات المتعلقة بقضية فلسطين التي تنظمها منظمات المجتمع المدني في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم؛

(ج) عقد اجتماعات تشاور دورية مع منظمات المجتمع المدني بغية إبقائها على علم بمختلف أنشطة اللجنة، وتشجيعها على تحسين التنسيق والتعاون فيما بينها ومع اللجنة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وتلقي وجهات نظرها حول عمل الأمم المتحدة واللجنة بوجه خاص؛

(د) تقديم إحاطات للجنة من ممثلي منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية والدولية عن التطورات على الأرض وعملها من أجل دعم تحقيق حل الدولتين بالوسائل السلمية؛

(هـ) تقديم المساعدة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني لتسهيل مشاركة ممثليها في الاجتماعات التي تعقد تحت إشراف اللجنة أو التي تتلقى الدعم من اللجنة.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٣٩ - تعتبر اللجنة تعاونها مع البرلمانيين في جميع أنحاء العالم إحدى أولوياتها البرنامجية، وسوف تواصل تطوير هذا الجانب من عملها. وتؤمن اللجنة إيمانا راسخا بأن البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية تضطلع بدور هام في تشكيل الرأي العام، وصياغة مبادئ توجيهية في مجال السياسات العامة، ومناصرة الشرعية الدولية لدعم التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وترى اللجنة أن خبرات المشرعين وتنظيماتهم ونفوذهم السياسي يمكن أن تفيد في توطيد العملية الديمقراطية وبناء المؤسسات في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وفي تعزيز الحوار السياسي بين الطرفين وتطبيق مبادئ القانون الدولي في الجهود الرامية إلى حل النزاع. وتؤكد اللجنة مجددا أهمية مواصلة تطوير علاقات تعاون أوثق وشراكة فعالة مع البرلمانات وممثلي الهيئات البرلمانية الدولية من أجل تشجيع النقاش، داخل كل من هذه البرلمانات، وفيما بين جميع طبقات المجتمع، بشأن السبل الكفيلة بدفع عملية السلام في الشرق الأوسط وحل قضية فلسطين. ولتحقيق هذه الغاية، ستسعى اللجنة جاهدة إلى إشراك البرلمانيين وممثلي المنظمات البرلمانية الدولية في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي

تنظم تحت رعايتها. فإجراء مشاورات بين اللجنة وممثلي البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية في المقر وفي جميع أنحاء العالم حري بأن يحسّن التعاون بين الجانبين بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك. وتولي اللجنة اهتماماً خاصاً لإشراك أعضاء الكنيست والمجلس التشريعي الفلسطيني في المناسبات التي تنظم تحت رعايتها.

هاء – برنامج المنشورات

٤٠ – ترى اللجنة أن برنامج منشورات الشعبة يشكل مصدرا هاما للمعلومات ولأنشطة التوعية، التي تسهم في رفع درجة الوعي الدولي بمختلف جوانب قضية فلسطين، ومشاركة الأمم المتحدة وعمل اللجنة وولايتها وأهدافها. وينبغي أن تواصل الشعبة رصد ما يحدث من تطورات ذات صلة بقضية فلسطين. وينبغي أيضا أن تواصل إصدار المنشورات التالية:

- نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين
- استعراض دوري للتطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط
- استعراض شهري للأحداث المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني
- تجميع سنوي للقرارات والمقررات التي تتخذها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قضية فلسطين
- تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية اللجنة
- نشرة سنوية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
- موجز كل شهرين عن أنشطة المجتمع المدني المتعلقة بقضية فلسطين، بعنوان ''أخبار عمل المنظمات غير الحكومية'' (NGO Action News)، وهو متاح على صفحة ''المجتمع المدني'' في موقع ''قضية فلسطين'' على شبكة الإنترنت

٤١ – وتعتقد اللجنة بأن على الشعبة أن تقوم، بالتشاور مع مكتب اللجنة، بمواصلة استعراض المنشورات الحالية وتقديم اقتراحات فيما يتعلق بتلك التي تحتاج إلى تحديث.

واو – نظام معلومات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين

٤٢ – تطلب اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين أن تواصل عملها بشأن مواصلة تطوير موقع ''قضية فلسطين'' على شبكة الإنترنت وتوسيعه وإدارته، بما في ذلك نظام الأمم المتحدة الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. وستواصل الشعبة العمل من

أجل كفالة أن يكون جمع وثائق الأمم المتحدة والوثائق ذات الصلة في إطار نظام الأمم المتحدة الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين شاملا يغطي آخر التطورات، وأن تكون طرائق الدخول إلى النظام وعرضه سهلة الاستعمال. وتشجع اللجنةُ الشعبةَ على مواصلة تطوير هذا المرفق الهام من أجل تزويد المستعملين في جميع أنحاء العالم بمعلومات عن مختلف جوانب قضية فلسطين. وينبغي للشعبة أيضا أن تواصل تقديم المعلومات عن أنشطتها، فضلا عن أنشطة اللجنة، عن طريق الفيسبوك (Facebook) والتويتر (Twitter)، وإخطار المستعملين بجديد المواد المنشورة في نظام UNISPAL. وتطلب اللجنة إلى الشعبة أن تقوم بإبلاغ المكتب دورياً عن حالة الأعمال المنجزة بشأن النظام وعما يحرز من تقدم في تطويره.

زاي – اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٤٣ – وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٤٠ باء، ستحتفل اللجنة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويُتوخى أن تعقد اجتماعات خاصة للاحتفال بهذا اليوم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، في مقر الأمم المتحدة، ومكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا وفي أماكن أخرى، وفقا للممارسة المتبعة. وسينظم معرض فلسطيني أو مناسبة ثقافية فلسطينية في مقر الأمم المتحدة، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

حاء – برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية

٤٤ – ترى اللجنة أن شعبة حقوق الفلسطينيين يتعين عليها، في ضوء ما لبرنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية من أهمية وفائدة، أن تواصل في عام ٢٠١٢ تطوير هذا البرنامج وتحسينه. ولا تزال اللجنة ترى أنه من الضروري إيلاء اهتمام خاص لمسألة تحقيق التوازن بين الجنسين عند اختيار المرشحين للبرنامج.

طاء – مواصلة الاستعراض والتقييم

٤٥ – ستواصل اللجنة استعراض برنامج عملها وتقييمه في ضوء الحالة على أرض الواقع والتطورات التي تطرأ على العملية السياسية، وسوف تجري التعديلات اللازمة حسب الاقتضاء.